حديث ابن مسعود رضي الله عنه في الخُلوف الذين "يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون" (الإشكالات الواردة عليه؛ عرضًا ونقدًا)

د٠ أسامة محمد زهير الشنطي (*)
د٠ محمد جابر راشد العجمي (**)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.. وبعد

فإن هذه دراسة لحديث نبوي شريف برواية صحابي جليل هو عبد الله بن مسعود ﷺ ، كان محل نظر في إسناده ومتنه رغم تعدد طرق روايته فأردت أن ألقى الضوء عليه بهدف بيان الصواب في شأن هذا الحديث.. ومن الله العون والسداد.

موضوع البحث:

تقوم هذه الدارسة على عرض المشكلات المتعلّقة بإسناد حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ومتنِه، ومدى موافقة مادته للأحاديث الأخرى في الباب نفسه، وفي أبواب الشريعة الأخرى.

مشكلة البحث:

١- هل يعارض هذا الحديث الأحاديث الأُخر التي رواها عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في الصبر على جور الأئمة؟

(*) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة الكويت.

(**) معلم بإدارة الدراسات الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– دولة الكويت.

٢- هل يُسلّم للإمام أحمد نقده لهذا الحديث من جهة سنده ومتنه؟

٣- كيف روى الإمام أحمد هذا الحديث في مسنده مع إنكاره له؟

٤- التوفيق بين عموم حديث ابن مسعود رضي الله عنه في وجود مؤمنين وناصرين لكلِّ نبيٍّ بعث على مرّ الزمان، وبين ما جاء في بعض الأحاديث من أن بعض الأنبياء يأتي يوم القيامة وليس معه أحد.

٥- بيان علاقة حديث ابن مسعود رضي الله عنه مع حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في مراتب إنكار المنكر؟

أهداف البحث:

١- النظر في كيفية التعامل مع أحاديث ابن مسعود رضي الله عنه المتعارضة في الظاهر، وذلك بمحاولة التوفيق بينها، أو بترجيح الأَصح على غيره.

٢- النظر في حال الراوي مدار الحديث، وهل تكلّم فيه أئمة الحديث، سوى الإمام أحمد.

٣- بيان جانبٍ من جوانب منهجية الإمام أحمد في مسنده، في إخراجه بعض الأحاديث المنتقدة في نظره.

٤- توجيه ما يظنُّ من اختلاف بين بعض الأحاديث المخبرة بقدوم بعض الأنبياء عليهم السلام يوم القيامة وليس معهم أحدٌ ممّن آمن بدعوتهم، وما يفهم من عموم حديث ابن مسعود في وجود مؤمنين وناصرين لكلّ نبي بُعث على مرّ العصور.

٥- الإشارة إلى العلاقة بين حديث ابن مسعود رضي الله عنه وحديث أبي سعيد الخدري في مراتب النهي عن المنكر.

منهج البحث:

قمت بذكر حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وتخريجه بناءً على طرق رواته عنه رضي الله عنه تخريجًا تفصيليًّا، مفردًا ذلك كلّه في مبحث تحته مطالب بعدد

طرق رواته عنه، مع بيان درجة هذه الطرق، وذكر العلل المتعلّقة ببعضها، وبيان مدى تأثيرها على هذه الطرق، ثم أردفتُ ذلك بمبحث آخر أفردته لذكر الاعتراضات الواردة على متن هذا الحديث، والإجابات عليها، مقسّمًا هذا المبحث أيضًا إلى مطالب بعدد الاعتراضات وما ينجُمُ عنها من تفريعاتٍ متعلّقة بها.

الدراسات السابقة:

لم أجد بعد بحثٍ وسؤال لأهل الاختصاص من أفرد هذا الحديث ببحث مستقلّ، عرض فيه لكافة الجوانب المتعلّقة به، وما جاء في كلام أهل العلم من نقدٍ له، وتوفيق بينه وبين ما خالف ظاهره من سائر أحاديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وأما من أدرجه ضمن دراسات مستقلة ببيان جوانب من منهج الإمام أحمد في التعامل مع أحاديث النبيّ صلى الله عليه وسلم، فوجدت ثلاثة كتب في هذا المجال، وهي كالتالي بحسب تواريخ تأليفها مع بيان مواطن ذكرها لهذا الحديث:

الكتاب الأول: (منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث – د٠ بشير علي عمر – وقف السلام – الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.

الباب الرابع: إعلال الحديث بالتفرُّد والمخالفة – المبحث الثاني: الإعلال بالمخالفة عند الإمام أحمد – المطلب الرابع: نماذج من نقد الإمام أحمد للمتون لمخالفتها للثابت المعروف.

ذكر الباحث الحديث وتخريجه، وأشار إلى أن الحارث بن فضيل – راوى الحديث– قد توبع في روايته، وأشار كذلك إلى شيءٍ من الخلاف الواقع في سماع عطاء بن يسار من ابن مسعود رضي الله عنه، ثم ذكر الباحث موقف الإمام أحمد من هذا الحديث وراويه الحارث، مردفًا ذلك ببيان عدم التفات المتأخرين لذلك، وجريانهم على توثيق الحارث، ثم ختم الباحث بذكر ما جاء في كلام ابن رجب من بيان عدم معارضة هذا الحديث لأحاديث ابن مسعود رضي الله عنه الأُخر، وأوجه التوفيق بينها.

واستغرق بحثه هذا من (ص٩٤٧ إلى ٩٥٠) من المجلد الثاني من كتابه هذا.

الكتاب الثاني: (منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال) للدكتور أبو بكر كافي – الطبعة الأولى: دار ابن حزم – سنة الطبع: ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥م.

ففي مبحث: "قرائن التعليل المتنية عند الإمام أحمد"، وتحت مطلب: "كون المتن لا يُشبه كلام من نُسب إليه"، نقل الباحث قولَ الإمام أحمد في الحديث مبيّنًا أن تعليله للحديث كان من جهتي راويه الحارث بن فضيل، ومخالفة المتن لما هو مشهور معروف من أحاديث ابن مسعود رضي الله عنه.

ثم أشار الباحث إلى مخالفة كثير من العلماء لموقف الإمام أحمد من هذا الحديث، مبيّنًا بأن تضعيف الإمام أحمد للحارث لم يسبقه له أحد، ثم ساق الباحث ما قاله ابن الصلاح ثم ابن رجب في بيان عدم وقوع المعارضة الفعلية بحديث ابن مسعود هذا وأحاديث الأخرى المشهورة المعروفة.

وقد استغرق بحثه هذا من (ص٥٢٢ إلى ص٥٢٥).

الكتاب الثالث: (مختلف الحديث عند الإمام أحمد جمعًا ودراسةً)، تأليف: د/ عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان – الطبعة الأولى: مكتبة دار المنهاج، الرياض – سنة الطبع: ١٤٢٨هـ.

في الباب الأول: الاعتقاد – المبحث الثاني: الإنكار على الأئمة:

وما ذكره الباحث هنا موافق لما جاء في الكتابين السابقين، وقد زاد عليهما ما يتعلّق ببيان اطراد موقف الإمام أحمد من الحكام الجائرين، وموافقة موقفه من هذا الحديث لسائر مواقفه الأخرى، وكذا زاد شيئًا يسيرًا فيما يتعلّق بتخريج الحديث.

وقد استغرق بحثه من (ص١٢٢-١٢٩) تخلّلها الحديث عن حديث آخر وبيان مصادر تخريجه، وموقف الإمام أحمد منه.

وفي الكتب الثلاثة وما بحثه أصحابها فيما يتعلّق بحديث ابن مسعود رضي الله عنه خيرٌ كثيرٌ، جزاهم الله خير الجزاء، ورفع منزلتهم في الدنيا والآخرة.

الجديد في بحثنا هذا:

وأما ما أضفته في بحثي هذا زيادة على ما ذكره الباحثون الأفاضل في كتبهم المذكورة آنفًا، فيتلخصُّ فيما يلي:

- ذكر طرق الحديث الثلاثة عن ابن مسعود رضي الله عنه بتوسُّع وتفصيل، وعزو كلٍّ إلى مصدر تخريجه.
- استقصاء ذكر أقوال الأئمة في الحارث بن فضيل.
- تحرير اللفظ الأصح في وصف الإمام أحمد للحارث بن فضيل.
- تحرير القول في سماع عطاء بن يسار من ابن مسعود رضي الله عنه، وبيان الأصح في موقف البخاري من ذلك.
- بيان مصدر الوهم الواقع في إثبات سماع عطاء بن يسار من ابن مسعود رضي الله عنه في هذا الحديث.
- بيان الراجح فيما يتعلّق بصيغة الشك الواردة في إثبات الراوي في طريق أبي جهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه.
- الجواب عن إخراج الإمام أحمد لهذا الحديث في مسنده مع إنكاره له.
- التعرُّض لمسألة الحذف الواقع في متون بعض الأحاديث، وتوجيه صنيع ذلك من بعض أصحاب الكتب.
- التعرُّض لمسألة أمر الإمام أحمد بالضرب على بعض الأحاديث وإخراجها من مسنده، وبقائها مع ذلك في المسند.
- التنبيه على صيغة العموم الواردة في هذا الحديث، والقاضية بصلاحية الاحتجاج به في كلِّ زمان.
- الإشارة إلى أن من مرجّحات ثبوت حديث ابن مسعود رضي الله عنه احتوائه على قصة، وبيان اعتماد الإمام أحمد لهذا المرجّح في الترجيح.

- التوفيق بين هذا الحديث والأحاديث الأخر القاضية بقدوم بعض الأنبياء عليهم السلام يوم القيامة وليس معهم أحدٌ من الأتباع.
- علاقة هذا الحديث بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في مراتب إنكار المنكر، والإشارة إلى وهم بعض العلماء في عدّهما حديثًا واحدًا.

خطة البحث:

قسمت بحثي هذا إلى مقدّمة ومبحثين وخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج.

* **المبحث الأول: تخريج الحديث، وذكر طرقه عن عبد الله بن مسعود، ودراسة هذه الطرق، وفيه المطالب الآتية:**

المطلب الأول:رواية أبي رافع عن ابن مسعود رضي الله عنه.

المطلب الثاني:رواية عطاء بن يسار عن ابن مسعود.

المطلب الثالث: رواية ابن أبي رافع عن ابن مسعود.

* **المبحث الثاني: الاعتراضات الواردة على متن حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وفيه تمهيد، والمطالب الآتية:**

التمهيد فيه: بيان انسجام موقف الإمام أحمد من هذا الحديث مع موقفه في التعامل مع ولاة الأمور.

المطلب الأول: القول بتعارض هذا الحديث مع أحاديث ابن مسعود الواردة في الأمر بالصبر على جور الولاة، والردّ على ذلك، من خلال النقاط التالية:

أولاً: بيان إمكانية إنكار المنكر دون اقتران ذلك بالخروج على الحاكم.

ثانيًا: اشتمال حديث ابن مسعود رضي الله عنه على قصةٍ، يضمّ إلى أدلّة إثبات صحته.

المطلب الثاني: القول بتعارض عموم هذا النّص مع غيره من الأحاديث، التي جاءت بأن بعض الأنبياء لم يجدوا لهم ناصرًا ولا متّبعًا من أقوامهم، والردّ على ذلك.

المطلب الثالث: علاقة هذا الحديث بحديث أبي سعيد الخدري في مراتب الأمر بالمعروف.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات،،

المبحث الأول

تخريج الحديث، وذكر طرقه عن عبد الله بن مسعود، ودراسة هذه الطرق

الحديث: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ[1] وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ[2] يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ».

قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَحَدَّثْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ فَأَنْكَرَهُ عَلَيَّ، فَقَدِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَنَزَلَ بِقَنَاةَ، فَاسْتَتْبَعَنِي إِلَيْهِ عَبْدُاللهِ بْنُ عُمَرَ يَعُودُهُ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فَلَمَّا جَلَسْنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثْتُهُ ابْنَ عُمَرَ.

قَالَ صَالِحٌ: وَقَدْ تُحُدِّثَ بِنَحْوِ ذَلِكَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

---

(١) يطلق الحَوَرُ – بفتح الأولى والثانية – على شدّة بياض العين في شدّة سوادها، ومنه يقال: حوَّرت الثياب أي بيّضتها، ويقال لأصحاب عيسى عليه السلام: الحواريّون، لأنهم كانوا يحوّرون الثياب، أي: يبيّضونها، هذا هو الأصل، ثم قيل لكلِّ ناصرٍ حواريٌّ. انظر: الأنباري، الزاهر في معاني كلام الناس (٢٧/١)، ابن فارس، مقاييس اللغة (١١٦/٢).

(٢) الخلوف جمع خلْف بإسكان اللام، وهو الخالف بشرٍّ، وما كان منها بفتح اللام فللخالف بخيرٍ، وهذا التفريق هو الأشهر، وقيل كلاهما يجوز فيه الفتح والإسكان، واختص الشرُّ بالإسكان.
انظر: الأزهري، تهذيب اللغة (١٦٨/٧)، ابن منظور، لسان العرب (٨٥/٩)، النووي، شرح صحيح مسلم (٢٨/٢).

تخريج الحديث:

رَوى هذا الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه كلٌّ من: أبي رافع، وعطاء بن يسار،وأبي واقد الليثي أو أبي جهيم.

المطلب الأول: رواية أبي رافع عن ابن مسعود رضي الله عنه:

رواها كلٌّ من: صالح بن كيسان، وعبد الله بن جعفر وعبد العزيز الدراوردي عن: الحارث، عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن المسور عن أبي رافع به.

وتفصيل ذلك كما يلي:

- **من طريق صالح بن كيسان عن الحارث به.**

أخرجه: الإمام مسلم في صحيحه (٥٠) من طريق كلٍّ من: عمرٍو الناقد، وأبي بكر بن النضر، وعبد ابن حميد:

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٦٨/١) عن عمرو بن محمد النّاقد وحده:

وأخرجه الإمام أحمد (٤٣٧٩):

وأبو عوانة (١٠٠) عن أبي داود الحرّاني:

وأخرجه ابن منده في الإيمان (١٨٣) من طريق أبي زرعة الدمشقي عن محمد بن يحيى:

والبيهقي في الكبرى (٢٠١٧٨) من طريق تمتام عن يحيى بن عبد الحميد:

كلّهم (عمرٌو الناقد، وأبو بكر بن النضر، وعبد بن حميد، وأحمد بن حنبل، وأبو داود الحرّاني، ومحمد بن يحيى، ويحيى بن عبد الحميد) عن: يعقوب بن إبراهيم عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الحارث عن جعفر بن عبد الحكم عن عبد الرحمن بن المِسور عن أبي رافع عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه به.

- **من طريق عبد الله بن جعفر:**

رواه عن عبد الله بن جعفر كلٌّ من: أبي سعيد (عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري)، وإسحاق بن جعفر:

أما رواية أبي سعيد فقد أخرجها أحمد في مسنده (٤٤٠٢)، وأما رواية إسحاق بن جعفر فقد أخرجها كلٌّ من: الطبراني في الأوسط (٩١٠٧)، وابن بطة في الإبانة (٥٤) من طرق عن إبراهيم بن المنذر. وأخرجه أبو عوانة (٩٩) من طريق يعقوب بن محمد:

كلاهما (يعقوب بن محمد وإبراهيم بن المنذر) عن إسحاق بن جعفر: وكلاهما (أبو سعيد وإسحاق بن جعفر) روياه عن **عبد الله بن جعفر** عن الحارث به.

- **من طريق عبد العزيز بن محمد الداروردي:**

أبو عوانة (٩٨) عن الصاغاني.

والطبراني في الكبير (٩٧٨٤) عن يحيى بن عثمان بن صالح.

وابن حبان (٦١٩٣) عن عمران بن موسى عن محمد بن أبي عتاب.

وابن منده في الإيمان (١٨) عن أحمد بن إبراهيم عن يوسف بن يزيد.

أربعتهم (الصاغاني ويحيى بن عثمان ومحمد بن أبي عتاب ويوسف بن يزيد) عن ابن أبي مريم عن **عبد العزيز الداراوردي** عن الحارث به.

وقد جاءت روايتهما (**عبد الله بن جعفر والداراوردي**) عن الحارث عن جعفر باختصار، حيث انتهى بعضهم كالإمام أحمد إلى قوله (يؤمرون)، ووصل بعضهم كابن حبان وابن بطة إلى قوله (خردل).

ما جاء من جرح راويه مدار الحديث، وبيان وجه الصّحة في ذلك:

اعترض الإمام أحمد على هذا الحديث فيما نقله عنه الإمام أبو داود، حيث قال: سمعت أحمد ذكر حديثًا لصالح بن كيسان عن الحارث بن فضيل الخطمي،

عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة، عن أبي رافع، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «يكون أمراء يقولون ما لا يفعلون، فمن جاهدهم بيده»، قال أحمد: جعفرٌ هذا هو: أبو عبد الحميد بن جعفر، والحارثُ بن فضيل ليس بمحمود الحديث، وهذا الكلام لا يُشبه كلام ابنِ مسعود، ابنُ مسعودٍ يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اصبروا حتى تلقوني»[١].

مناقشة مقولة الإمام أحمد:

ونقد الإمام أحمد هو من شِقّين: الأول: كلامه في راوي الحديث وهو الحارث بن فضيل، والثاني متعلّق بمتن الحديث، حيث رأى الإمام أحمد أن هذا الحديث يخالف المعهود من أحاديث ابن مسعود، والتي فيها أمر النبي صلى الله عليه وسلّم بالصبر على جور الولاة.

ولما كان الشّق الأول متعلّقاً بالإسناد، فسأناقشه هنا، وأرجئُ الحديث فيما يتعلّق بمتنه إلى المبحث المتعلّق بذلك في بحثي هذا.

بيان أقوال أهل العلم في الحارث بن فضيل:

وثّق الحارثَ بنَ فضيلٍ كلٌّ من: يحيى بن معين[٢]، والنسائي[٣]، وروى الحارث عن بعضِ الصحابةِ[٤]، ورأى بعضَهم[٥]، وروى عن الحارث جماعةٌ من الثقات[٦]، وأخرج عنه مسلم وأبو داود والنَّسائي، ولم يُذكر في شيءٍ من كتب الضعفاء والله أعلم.

---

(١) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود (رقم ١٩٥٠)، وسيأتي مزيد بحث فيما يتعلّق بالوصف المذكور.

(٢) تاريخ يحيى بن معين (رقم ٥٩٠) رواية الدارمي.

(٣) المزي، تهذيب الكمال (٢٧٢/٥).

(٤) السابق (٢٧٢/٥).

(٥) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (رقم ٥٩٠٩).

(٦) قاله ابن الصلاح. انظر: شرح النووي على مسلم (٢٨/٢)، وانظر أسماءهم في تهذيب الكمال (٢٧٢/٥).

وقد نُقل عن الإمام أحمد فيه قولان، الأول قوله في رواية أبي داود: ليس بمحمود الحديث[1]، والثاني قوله في رواية مهنا: ليس بمحفوظ الحديث[2].

وعند النظر في القولين، يطرأ على ذهن الباحث احتمالان:

الاحتمال الأول: إمكانية كون أحدهما مصحّفًا عن الآخر، والاحتمال الثاني: أن يكون منقولاً بالمعنى.

أما هذا الثاني، فيبعد وقوعه، وذلك لأنه لا حاجة لرواية هذا الوصف بالمعنى؛ لقلة ألفاظه، وسهولة حفظه.

وأما الاحتمال الأول فهو الأقرب في نظر الباحث، وذلك لتقارب الوصفين من جهة الرسم، مما يدفع لوقوع التصحيف في أحدهما من قِبل النقلة أو النُّساخ، ومع أنهما متقاربان من جهة الرسم إلا أنهما ليسا كذلك من حيث المعنى، إذ إن قوله: (ليس بمحمود الحديث)، أعمّ من قوله (ليس بمحفوظ الحديث)، إذ قد يُحمل هذا الثاني على حديث واحدٍ بعينه، ذكره الإمام أحمد، وهذا يُوافق نقده لهذا الحديث، بخلاف الوصف الأول، لأنه قد يحمل على أحاديثه كلّها أو جلّها، والله أعلم.

ثُمّ إن الوصف الثاني المتعلّق بالحفظ قد وُجد في نسخة المنتخب للخلال، مع أن الأصل المنقول منه من مسائل أبي داود فيه: (ليس بمحمود الحديث)، فإن سلمت النسخ التي بين أيدينا من التصحيف، فقد يدلُّ هذا على أن اللفظة في الأصل هي (ليس بمحفوظ الحديث)، أو أن المُنتَخِب – وهو ابن قدامة – قد رأى

---

(١) مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود (رقم ١٩٥٠)، وعنه: الخلال في السنة (١٤٢/١)، وذكره ابن قدامة في المنتخب من علل الخلال (رقم ٨٩)، لكن بلفظ: ليس بمحفوظ الحديث.

(٢) نقل القولين السابقين: مغلطاي في إكماله (٣١٣/٣)، وعزا الثاني منهما لمهنأ، ولم يُعلِّق، وتبعه على ذلك: الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٥٤/٢).

أرجحيةَ الوصف بكونه ليس بمحفوظ الحديث على الوصف الآخر فقيّده كذلك، والله أعلم.

وإنما أميل إلى كون الوصف المراد هو الثاني المتعلّق بنفي حفظه للحديث، لأن الحارث لم يُعرف بجرحٍ سوى من الإمام أحمد، ولو كان حديثه ليس محمودًا بعمومه؛ لنُقل ذلك عن غير الإمام أحمد، والله أعلم.

وعليه، فالظاهر من حال الحارث أنه ثقة، وأن روايته للأحاديث معتمَدة عند أهل الحديث، وهو من طبقة متقدّمة، يَقلُّ في أهلها الجرح، سواءٌ ما كان متعلِّقاً منه بالضبط أو العدالة، وقد روى عنه غيرُ واحد من الثقات، وأخرج له غيرُ واحد من أصحاب الكتب الستة، والله أعلم.

قال الإمام ابن الصلاح: وهذا الحديث قد أنكره أحمد بن حنبل رحمه الله، وقد روى عن الحارث هذا جماعةٌ من الثقات، ولم نجد له ذكرًا في كتب الضعفاء، وفى كتاب بن أبي حاتم عن يحيى بن معين أنه ثقة، ثم إن الحارث لم ينفرد به؛ بل توبع عليه على ما أشعر به كلام صالح بن كيسان المذكور، وذكر الإمام الدارقطني رحمه الله في كتاب العلل أن هذا الحديث قد رُوي من وجوه أُخر، منها: عن أبي واقد الليثي عن ابن مسعود[1] عن النبي صلى الله عليه وسلم[2].

المطلب الثاني: رواية عطاء بن يسار عن ابن مسعود:

وتفصيلها كما يلي:

أخرج روايته هذه كلٌّ من:

أحمد (٤٣٦٣) عن هاشم بن هاشم.

والبخاري في التاريخ الكبير (٣٦٩/١) عن حسان.

---

(١) سيأتي معنا النقل عن الحافظ الدارقطني رحمه الله.

(٢) نقله النووي عنه في شرحه على صحيح مسلم (٢٨/٢)، وله – أي ابن الصلاح – تتمّة كلامٍ في توجيه متن الحديث بما لا يخالف ما هو مرويٌّ عن ابن مسعود رضي الله عنه في الصبر على أئمة الجور، وذلك في معرض مناقشته لاعتراض الإمام أحمد، سيأتي معنا في حديثنا عن متن الحديث.

وابن حبان (١٧٧) عن عمر بن موسى بن مجاشع عن عبيد الله بن معاذ عن معاذ بن معاذ.

كلهم: (هاشم وحسان ومعاذ) عن عاصم بن محمد بن زيد عن عامر بن السّمط عن معاوية بن إسحاق عن عطاء بن يسار عن ابن مسعود بنحوه.

ولفظه عند ابن حبان: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُجَاشِعٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: عَنْ عَامِرِ بْنِ السِّمْطِ: عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَّ اسْتَكْتَمَنِي أَنْ أُحَدِّثَ بِهِ مَا عَاشَ مُعَاوِيَةُ، فَذَكَرَ عَامِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي **عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ**، وَهُوَ قَاضِي الْمَدِينَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَيَكُونُ أُمَرَاءُ مِنْ بَعْدِي يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، لَا إِيمَانَ بَعْدَهُ».

قَالَ عَطَاءٌ: فَحِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ مِنْهُ؛ انْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ هَذَا؟ كَالْمُدْخَلِ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِهِ. قَالَ عَطَاءٌ: فَقُلْتُ: هُوَ مَرِيضٌ؛فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَعُودَهُ؟ قَالَ: فَانْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ. فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَسَأَلَهُ عَنْ شَكْوَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنِ الْحَدِيثِ.

قَالَ: فَخَرَجَ ابْنُ عُمَرَ وَهُوَ يُقَلِّبُ كَفَّهُ وَهُوَ يَقُولُ: مَا كَانَ ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد انتهت رواية أحمد إلى قوله: يؤمرون.

وتوبع **عامرُ بن السّمط**،تابعه:**الحسنُ بن عمرو الفقيمي**، وأخرج روايته البزار (١٨٩٦) عن يوسف بن موسى عن عبد الرحمن بن مغراء عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن معاوية بن إسحاق به، ولفظه: «إِنَّهَا سَتَكُونُ أُمَرَاءُ بَعْدِي

يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، يَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ لَا إِيمَانَ بَعْدَهُ».

ثم قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن عبد الله إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم روى عطاء بن يسار عن عبد الله غير هذا الحديث، ولا نعلمه سمع منه وإن كان قديمًا، ولا نعلم أسند الحسنُ بن عمرو عن معاوية بن إسحاق إلا هذا الحديث.

النظر في إسناد هذه الطريق:

قلت: ومع تصريح عطاء بن يسار بالسماع من عبد الله بن مسعود، إلا أن المشهور عند الأئمة النُّقاد عدم سماعه منه، حيث نفى سماعه منه كلٌّ من: أبي حاتم الرازي، وتابعه على نفيه هذا: ابنه عبدُ الرحمن، حينما سأله رحمه الله عن هذا الحديث بخصوصه، وما جاء فيه من قول عطاء: (سمعت ابن مسعود يقول)؟ فقال أبو حاتم: هذا خطأ، قوله: (سمعتُ ابنَ مسعود يقول)، فإن عطاءً لم يسمعْ من عبد الله بن مسعود.

ثم قال ابن أبي حاتم: وكذا هو عندي، لم يسمعْ من ابن مسعود [1].

وأما البخاري رحمه الله فقد أشار إلى روايته عنه، مع تصديره ذلك بصيغة التضعيف أو التشكيك على أقل الأحوال، فقال رحمه الله: سمع أبا سعيد وأبا هريرة رضي الله عنهما، ثم أتبع ذلك بقوله: ويقالُ: ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم[2].

أي: ويقال إنه سمع من ابن مسعود وابن عمر، ومع صراحة تشكيكه بذلك، وعدم جزمه، إلا أن بعض علماء هذا الشأن نسبوا له الجزم بصحة سماع عطاء

---

(١) الرازي، المراسيل (رقم ٥٧٢).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير (٤٦١/٦).

من ابن مسعود رضي الله عنه، ولعلّ أولّهم: الحافظ المزي في تهذيب الكمال، ثم تبعه على ذلك كلٌّ من: العلائيِّ وابن حجر وأبي زرعة العراقي [1].

ولما كان نفي أبي حاتم وابنه عبد الرحمن والبزّار لسماع عطاء من ابن مسعود: بعد وقوفهم على ما جاء في هذا الحديث من إثبات ذلك، ترجّح عند الباحث أن هذا القول هو المقدّم، أي: الذي ينفي سماع عطاء من ابن مسعود، لوقوع نفيهم ذلك بعد وقوفهم على هذا الخبر، فهم زادوا شيئاً خفي عمّن أثبت سماعَه منه اغترارًا بظاهر هذا الإسناد، خاصة أن البزّار نفى ذلك مع تصريحه بإمكان وقوعه، لكنه لم يكتف بهذه القرينة لإثبات سماعه، بل نفى ذلك، كما نفاه أبو حاتم وابنه، وأشار إليه البخاري، والله أعلم.

وممّا يحسُن ذكره هنا أن اجتماع كلمة هؤلاء الأئمة الثلاثة مع ما سبق من تشكيك البخاري بذلك، يُشعر بأن قولهم لا يُعرَف له مخالف، وقد عرض أبو حاتم في بعض أقواله إلى تقديم قول أهل الحديث إذا اتفقوا على شيءٍ، فقال رحمه الله: الزهريُّ لم يسمع من أبان بن عثمان شيئًا، لا لأنه لم يدركْه، قد أدركَه وأدركَ من هو أكبر منه، ولكن لا يثبت له السَّماع منه، كما أنَّ حبيبَ بن أبي ثابت لا يثبُت له السَّماع من عُروة بنِ الزبير، وهو قد سمِع ممّن هو أكبر منه، غيرَ أن أهلَ الحديث قد اتفقوا على ذلك، واتفاق أهلِ الحديث على شيءٍ يكونُ حُجّةً[2].

ونفيهم للسماع وتقديمه على ما جاء في ظاهر الرواية، يظهر بأن وهمًا ما وقع في إسناد هذا الحديث، حيث أثبت سماع عطاء من ابن مسعود، وعند النظر في تراجم رجال إسناده للوقوف على مصدر هذا الوهم، يغلبُ على الظنّ أنَّ الوهم

---

(١) انظرهم على التوالي: المزي، تهذيب الكمال (١٢٧/٢٠)، العلائي، جامع التحصيل (ص٢٣٨)، العسقلاني، تهذيب التهذيب (٢١٨/٧)، العراقي، أبو زرعة، تحفة التحصيل (ص٢٣٠).

(٢) الرازي، ابن أبي حاتم، كتاب المراسيل، (رقم ٧٠٤).

إنما وقع من معاوية بن إسحاق، فهو وإن عُدَّ من رجال البخاري، إلا إنه لم يخرج له استقلالاً، وإنما أخرج له حديثًا واحدًا توبع فيه[1]، وهو وإن كان قد وثّقه غير واحدٍ من أهل الحديث، إلا أن أبا زرعة وصفه بأنه واهي الحديث[2]، وعند النظر في سياقاته للأحاديث، نجد أنه قد وقع له ما يشابه صنيعَه هنا في هذا الحديث، حيث أبدلَ في أحد أحاديثه صحابياً بآخر، مخالفاً بذلك عدداً من الرواة الثقات[3].

وقد سُئل الدارقطني عن حديث ابن مسعود رضي الله عنه هذا مدار بحثنا، فذكر طرق هذا الحديث على وجه التفصيل – كعادته –، ثم تطرّق إلى رواية عطاء بن يسار هذه، قائلاً: وروى هذا الحديثَ: عطاءُ بنُ يسار، واختلف عنه:

فرواه ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن جعفر بن عبد الله بن الحارث، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد الليثي، عن ابن مسعود.

وخالفه معاوية بن إسحاق، فرواه عن عطاء بن يسار، أنه سمعه من ابن مسعود، ولم يذكر بينهما أبا واقد، **وذكر أبي واقد أصح**[4].

---

(١) حيث أخرج له حديثاً من طريق سفيان الثوري عنه، توبع فيه من حبيب بن أبي عمرة، كلاهما يرويه عن عائشة بنت أبي طلحة.
انظر: البخاري، صحيح البخاري (٢٨٧٥-٢٨٧٦).

(٢) أبو زرعة، الضعفاء (رقم٢٢٠).

(٣) انظر تفصيل ذلك في: الدارقطني، العلل (٣/٥١)، (٦/٢٦٨)، حيث بيّن الدارقطني أن معاوية بن إسحاق جعل الحديثَ المرويَّ عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه من حديث عثمان، مخالفًا بذلك عدداً من الثقات.

(٤) انظر: الدارقطني، العلل (٥/ ٣٤٢)؛ وأما محققّو المسند فقد ذهبوا إلى تصحيح هذه الطريق اعتماداً منهم على ما جاء فيها من تصريح للسماع، وردّوا بذلك على نفي أبي حاتم للسماع، فقالوا (٧/٣٧٤): وقد ورد التصريح بسماعه منه عند ابن حبان (١٧٧) من رواية معاذ بن معاذ، وجاء في نهايته ما نصه: قال عطاء: فحين سمعت الحديث منه (يعني من ابن مسعود) انطلقت به إلى عبد الله بن عمر...وقول أبي حاتم في "المراسيل "ص ١٢٩": إن عطاءً لم يسمع من عبد الله بن مسعود مدفوعٌ بما ذكرنا.اهـ.
وكانوا أيضاً قد نسبوا للبخاري إثبات سماع عطاء من ابن مسعود، بناءً على ما قاله المزي رحمه الله، ولو رجعوا لنصّ كلام البخاري في التاريخ، لوجدوا قولَ البخاريِّ أقربَ لنفي سماعِ عطاءٍ من ابن مسعود، من إثباته، كما مرّ معنا، والله أعلم.

فنحن نرى هنا أن الدارقطني أثبت وجود أبي واقد بين عطاء وابن مسعود، وهو الذي لم يأت في رواية معاوية بن إسحاق لهذا الحديث، فترجَّح بهذا أنَّ الوهمَ في إثبات هذا السماعِ هو من معاويةَ بنِ إسحاق، والله أعلم.

مع ملاحظة ما جاء في خاتمة الحديث من مراجعة عطاء بن يسارٍ لابن عمر رضي الله عنهما، وما سبق معنا من إقران الإمام البخاري ابن عمر رضي الله عنهما مع ابن مسعود في تضعيف أو التشكيك في احتمالية سماع عطاءٍ منهما، يؤيّد – ولو من طرف بعيد – وقوع الوهم في هذه الرواية، إذ لم أجد فيما يتعلّق بسماع عطاء من ابن عمر نفيًا أو إثباتًا إلا ما جاء في تشكيك الإمام البخاري في ذلك، والله أعلم.

وإدخال ابن عمر في الحديث، وإثبات مراجعة عطاء بن يسار له، مع أن البخاري رحمه الله قد شكّك في سماع عطاء من ابن عمر رضي الله عنهما أيضًا، وذلك حينما قرنه مع ابن مسعود رضي الله عنه[1]، يؤكد تعليل هذه الطريق، وعليه فقد وقع الوهم هنا في إثبات سماع عطاء من كلٍّ من: ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما، والله أعلم.

وبالنسبة لسماع عطاء من ابن عمر، فلم أجد من نصّ على ثبوتها أو نفيها شيئًا، غير ما مضى معنا في كلام البخاري، والله أعلم.

وبناء على كلِّ ما سبق: فهذه الطريق لا تثبت، والله أعلم.

المطلب الثالث: رواية أبي جهيم أو أبي واقد عن ابن مسعود:

قلت: وقد جاء في بعض الروايات أن ابن أبي رافع يرويه بواسطة عن ابن مسعود، واختلف في تعيين هذه الواسطة، فرواه مرّة عن أبي واقد الليثي عن ابن مسعود، ومرّة عن أبي واقد الليثي عن أبي جهيم عن ابن مسعود، ومرة ثالثة

(١) البخاري، التاريخ الكبير (٦/٤٦١).

جاءت بالشكّ في تعيين أحدهما: أهو أبو واقد الليثي، أو أبو جهيم بن الحارث؟ وتفصيل عرض هذا الاختلاف هو كما يلي:

أما رواية الشكّ، فقد أخرجها ابن الأعرابي في معجمه (١٥٨/١ رقم ٢٦٣) عن محمد بن عبد الله بن نوفل عن أبيه عبد الله، عن يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن محمد بن طلحة عن عبيد الله بن أبي رافع عن **أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ**، أَوْ عَنْ **أَبِي جُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصِّمَّةِ**، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَانَتْ أَنْبِيَاءُ، وَبَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ خُلَفَاءُ يَهْدُونَ بِهَدْيِهِمْ، وَيَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِهِمْ، وَيَعْمَلُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، وَكَانَ بَعْدَ الْخُلَفَاءِ مُلُوكٌ يُخَالِفُونَ أَعْمَالَهُمْ بِأَهْوَائِهِمْ، فَمَنْ بَارَأَهُمْ نَجَا، وَمَنِ اعْتَزَلَهُمْ سَلِمَ، وَمَنْ بَاشَرَهُمْ هَلَكَ».

قلت: هكذا وقعت الرواية على الشكّ في تعيين من روى عن ابن مسعود، هل هو: أبو واقد الليثي؟ أو أبو جهيم؟

والذي عندي أن صيغة التشكيك (أو) قد تكون مزيدة، وأن سياق الإسناد إنما هو من رواية أبي واقد عن أبي جهيم، وتعليل ذلك كما يلي:

١- أني لم أجد هذا الإسناد عند أحدٍ غير ما جاء في مطبوعة معجم ابن الأعرابي.

٢- وجدت الإمام الدارقطني قد ذكر هذه الطريق، وجاء فيها رواية أبي واقد عن أبي جهيم عن ابن مسعود.

٣- أن محمد بن عبد الله بن نوفل شيخ ابن الأعرابي، وأباه عبد الله، لم أقف على قولٍ في حقّهما: توثيقًا كان أو جرحًا، إلّا ما جاء في حكم الدارقطني العام على حديث ورد من طريقهما بقوله: رواته كلّهم ثقات[١].

(١) الدارقطني، سنن الدارقطني (٩٥/٢).

وهذه الصيغة مع كونها تكرّرت من الإمام الدارقطني، إلا أن حكمه على الأحاديث التي أطلق هذا القول فيها لم يتفّق، حيث وصف بعض هذه الأحاديث التي حكم على رواتها بالتوثيق: أحيانا بالحسن، وأخرى بالصحة، وغير ذلك(١).

وعليه، فيصعب الجزم باعتماد هذه الطريق، وتأكيد وقوع الرواية بالشكّ في تعيين أيّ من الراويين قد روى الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وأما الطريقان الأخريان، والتي جاءت فيهما رواية هذا الحديث عن أبي واقد عن ابن مسعود، أو إدخال أبي جهيم بينهما، فقد ذكرهما الدارقطني رحمه الله في سياقه للاختلاف الواقع في هذا الإسناد، فقال رحمه الله: يرويه محمد بن إسحاق واختلف عنه؛ فرواه: سلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن ركانة، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي واقد الليثي، عن ابن مسعود.

وخالفه حفص بن عبد الرحمن، فرواه عن ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة، عن ابن أبي رافع، عن أبي واقد، عن أبي الجهيم بن الحارث بن الصمة، عن ابن مسعود(٢).انتهى.

قلت: وعند النظر في الإسناد الأول نجد أن سلمةَ بنَ الفضل لا يُحتج به عند أبي حاتم، وعنده مناكير في وصف البخاري، بل وصفوه بما هو أشدّ من ذلك، ومع ذا؛ فقد وثّقه ابن معين وروى عنه(٣).

وكذا عند النظر في الإسناد الثاني نجد أن حفصَ بنَ عبد الرحمن كان مبجّلاً عند علماء زمانه لزهده وعبادته، ووُصف من قِبل أئمة هذا الشأن بكونه

---

(١) على سبيل المثال: قال في حديث (رقم١١٦٨): "هذا صحيح، ورواته كلّهم ثقات".
وقال في حديث (رقم١٢٤): "إسناد حسن، كلّهم ثقات".
وفي حديث (رقم٦٩١) ذكر حديثًا مرفوعًا، ثم قال: "رجاله ثقات، والصواب موقوف".
وفي حديث (رقم١٦٢) اكتفى بقوله: "كلّهم ثقات". ولم يُتبع ذلك بوصفٍ للحديث.

(٢) الدارقطني، العلل (٣٤١/٥).

(٣) انظر: المزي، تهذيب الكمال (٣٠٧/١١).

صدوقاً، وصالحاً، وصالح الحديث، وزاد أبو حاتم مع وصفه بالصدق، بأنه: مضطرب الحديث[1].

ويظهر مما سبق تقديم رواية حفص بن عبد الرحمن على رواية سلمة، لكثرة المعدّلين له، بخلاف سلمة، والله أعلم.

* *

(١) انظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال(٢٢/٧).

المبحث الثاني

المشكلات المتعلّقة بمتن حديث ابن مسعود

وفيه المطالب الآتية:

تمهيد فيه: بيان انسجام موقف الإمام أحمد من هذا الحديث مع موقفه في التعامل مع ولاة الأمور:

قبل عرض ما يتعلّق بإنكاره رحمه الله لهذا الحديث من جهة متنه، لا بد من الإشارة إلى انسجام إنكاره هذا مع مواقفه المطرّدة في حياته في تعامله مع ولاة الأمور وإن جاروا، فأقول وبالله التوفيق:قد تكرّر من الإمام أحمد ردّ بعض الأحاديث التي تخالف في ظاهرها ما استقر من النصوص الآمرة بالصبرة على ولاة الأمور ما داموا في دائرة الإسلام، وإن بدر منهم ما بدر في حقِّ رعيّتهم، وهذا يعني انسجام إنكاره لهذا الحديث مع سائر مواقفه في تعامله مع الحكام، وإرشاد الناس لذلك، فنراه في غير ما موطن يقدّم دلالة الأحاديث القاضية بطاعة ولي الأمر، وعدم شقّ عصا الطاعة، على كلِّ ما جاء ممّا يخالف ظاهره هذه الأحاديث، ومن ذلك ما رواه الخلّال بسنده إلى إسماعيل الشالنجي، قال: سألت أحمد: ما القول في الأحاديث التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم، أَمر في بعضها بالسمع والطاعة في العسر واليسر، وقال في بعضها: قيل له: يَحرمون من الفيء والعطاء، قال: «قاتلوهم». قال: «أمّا ما صلوا فلا». وقال في بعضها: «سُلُّوا سيوفكم، وبيدوا خضراءهم». فقلت: فما القول في ذلك؟ قال: الكفُّ؛ لأنا نجد عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه: «أما ما صلُّوا؛ فلا»[1].

(١) الخلال، السنة (١/١٢٨- ١٢٩).

المطلب الأول: القول بتعارض هذا الحديث مع أحاديث ابن مسعود الواردة في الأمر بالصبر على جور الولاة، والردّ على ذلك، من خلال النقاط التالية:

مرّ معنا نقد الإمام أحمد لهذا الحديث من جهة أحد رواته، وكذا من جهة متنه، وقد تناولت ما قاله بالنسبة للراوي وهو: (الحارث بن فضيل) في الفصل المتعلّق بتخريج الحديث، وأما فيما يتعلّق بنقده لمتن الحديث وبيان الراجح في ذلك، فأقول وبالله التوفيق:

الفرع الأول: بيان إمكانية إنكار المنكر دون اقتران ذلك بالخروج على الحاكم:

رأى الإمام أحمد أن هذا الحديث يخالف أحاديث ابن مسعود رضي الله عنه، التي رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم، وجاء فيها أمره صلى الله عليه وسلم بالصبر على ما سيظهر من جور بعض الولاة، والذي أشار إليه الإمام أحمد رحمه الله، هو ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُوا اللَّهَ حَقَّكُمْ».

وهذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم من طرق عن الأعمش عن زيد بن وهب، أنه سمع عبد الله بن مسعود يذكره[1].

ومناقشة كلام الإمام أحمد يكون في النقاط التالية:

١- بيان إخراج الإمام أحمد له في مسنده:

قبل أن أبدأ النَّظر في نقد الإمام أحمد للحديث من جهة متنه، لا بد أن أذكر أن الإمام أحمد مع إنكاره لهذا الحديث، إلا أنَّه أخرجه في مسنده، وهذا ممّا قد

---

(١) انظر: البخاري: الصحيح (٧٥٠٢)، مسلم: الصحيح (١٨٤٣)، أحمد: المسند (٣٦٤٠) وغيرهم.

يُشكل ابتداءً، لما عُرف من تحرّي الإمام أحمد للحديث الصحيح في مسنده، وإعراضه عن الأحاديث المنتقدة، خاصة إذا كان هو المنتقدَ له، والذي ظهر لي في سبب إخراج الإمام أحمد لهذا الحديث، ما يلي:

أولاً: أن إخراج الإمام أحمد لهذا الحديث؛ وإن كان من طريق الحارث بن فضيل – المنتقد عنده –، إلا أن الإمام أحمد لم يخرج الزيادة الأخيرة التي كانت سبب إنكاره له، ولعلَّ حذفه لها – إن كان منه – بسبب نكارة معناها عنده بتعارضها عمّا روي عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وللحذف من الحديث نظائر عند الإمام أحمد نفسه، كالحديث الذي أخرجه في مسنده عن شيخه الحكم بن نافع قال: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ السَّكُونِيِّ، أَنَّ مُعَاذًا لَمَّا بَعَثَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوصِيهِ وَمُعَاذٌ رَاكِبٌ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي تَحْتَ رَاحِلَتِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: " يَا مُعَاذُ، إِنَّكَ عَسَى أَنْ لَا تَلْقَانِي بَعْدَ عَامِي هَذَا، وَلَعَلَّكَ أَنْ تَمُرَّ بِمَسْجِدِي وَقَبْرِي ". فَبَكَى مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ جَشَعًا لِفِرَاقِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا تَبْكِ يَا مُعَاذُ، لَلْبُكَاءُ – أَوْ إِنَّ الْبُكَاءَ – مِنَ الشَّيْطَانِ"[1].

هذا الحديث أخرجه الطبراني في مسند الشاميّين من طريق أبي اليمان بالإسناد نفسه، وفيه: ثُمَّ الْتَفَتَ وَأَقْبَلَ بِوَجْهِهِ نَحْوَ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «إِنَّ أَهْلَ بَيْتِي يَرَوْنَ أَنَّهُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِي وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي الْمُتَّقُونَ مَنْ كَانُوا حَيْثُ كَانُوا، اللَّهُمَّ لَا أُحِلُّ لَهُمْ فَسَادَ مَا أَصْلَحْتُ، وَايْمُ اللَّهِ، لَتُكْفَأُ أُمَّتِي عَنْ دِينِهَا كَمَا يُكْفَأُ الْإِنَاءُ فِي الْبَطْحَاءِ»[2].

---

(١) أحمد بن حنبل، المسند (رقم ٢٢٠٥٤).

(٢) الطبراني، معجم الشاميّين (رقم ٩٩١).

فنحن نرى هنا أن الإمام أحمد لم يرو الزيادة المتعلّقة بأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، ولعلّ ذلك لما فيه من شدّةِ معنًى متعلّقة به.

وليس هذا التصرّف خاصًّا بالإمام أحمد رحمه الله، بل سلكه غير واحد من المحدّثين، في الاقتصار على جزءٍ من الحديث، وعدم ذكر تتمّته إذا تعلّقت بشيءٍ قد يُفهم على غير وجهه.

وممّن وافق صنيعُه صنيعَ الإمام أحمد في هذا الحديث: الطبرانيُّ نفسه في المعجم الكبير(١)، وابن بشران في أماليه(٢)، والبيهقي في دلائل النّبوة(٣)، حيث رووه كلّهم عن أبي اليمان بالإسناد نفسه، دون ذكر الشّق المتعلّق بآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيًا: قد يقال باحتمالية أمر الإمام أحمد بالضّرب على هذا الحديث، أي إخراجُه من المسند وعدم عدّه من أحاديثه، ومع ذا؛ لم يُنفّذ أمره بذلك لسبب من الأسباب، وكان الإمام أحمد يأمر بالضرب على بعض الأحاديث، التي يتضّح له بعد تَكرار قراءة المسند عليه: وجود بعض ما يؤخذ عليها، كمخالفتها للمشهور من الحديث، أو ظهور علّة كانت قد خفيت عليه فيما مضى، ومع ذلك – أي مع الأمر بالضرب عليها –، ما نزال نجدها في طبعات المسند التي بين أيدينا، ويتداولها علماء الحديث وطلابُه، فلعلّ الأمر بالضرب على هذا الحديث وغيره من الأحاديث كان في أواخر حياته، ولم ينفّذ أمرُه لسبب أو لآخر، فبقي الحديث الذي أمر الإمام أحمد بإخراجه – بقي في مسنده، وتناقله رواته على مرّ العصور، ومن أمثلة ذلك ما أخرجه رحمه الله في مسنده قائلاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي

(١) الطبراني، المعجم الكبير (رقم ٢٤٢).

(٢) ابن بشران، الأمالي (رقم ٣٦٢).

(٣) البيهقي، دلائل النّبوة (٤٠٤/٥).

هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "يُهْلِكُ أُمَّتِي هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ " قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: " لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوهُمْ.

ثم قال ابنه عبد الله: وقال أبي في مرضه الذي مات فيه: "اضرب على هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم. يعني قوله: "اسمعوا وأطيعوا واصبروا"[١].

وقد علّق أبو موسى المديني على ما ذكره عبد الله بن الإمام أحمد بقوله: وهذا مع ثقة رجال إسناده؛ حين شذَّ لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضَّرب عليه، فقال عليه ما قلناه، وفيه نظائر له[٢].

قلت: وكما مرّ معنا، فإن هذا الحديث قد أخرجه الإمام أحمد في مسنده، ثم أمر بإخراجه في آخر عمره، ومع ذا بقي في مسنده.

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى مداومة الإمام أحمد النظر في مسنده، وأمره بإخراج بعض الأحاديث التي رأى فيها ما يؤخذ عليها من مخالفةٍ لما هو أصحّ منها، فقال رحمه الله: والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضِّعاف منها إنما يُوردها للمتابعات، وفيه القليلُ من الضِّعاف الغرائب الأفراد؛ أخرجها ثم صار يضربُ عليها شيئًا فشيئًا، وبقى منها بعده بقية[٣].

قلت: وقد ذكرت هذا الوجه الثاني من قبيل الاحتمال الذي قد يؤخذ بعين الاعتبار، ولكن ما قدّمت به أولًا من أن الإمام أحمد قد يتصرّف بمتن الحديث، فيقتصر على رواية ما يراه موافقًا للمشهور من الأحاديث، هو الأولى في نظري،

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٨٠٠٥-٨٠٠٦) وقول عبد الله هذا جاء عقيبه.

(٢) المديني، أبو موسى، خصائص مسند الإمام أحمد (ص١٦).

(٣) العسقلاني، تعجيل المنفعة (٢٤٠/١) مع ملاحظة أن الحديث المذكور، ليس من الضعاف الغرائب، وقد بيّن الإمام أحمد سبب أمره بالضَّرب عليه، والله أعلم.

وهو الذي وقع منه رحمه الله في حديث ابن مسعود رضي الله عنه هذا، والله أعلم.

٢-هل يلزم من التغيير باليد الخروج على الحاكم؟

أما ما أشكل على الإمام أحمد من جهة متن الحديث، وكونه قد يجوّز الخروج على الحاكم الظالم، فيقال: إن ما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه لا يلزم منه مخالفة ما اشتهر عنه رضي الله عنه من روايته للأحاديث الحاثّة على الصبر على جور الولاة، إذ إن التغيير باليد لا يلزم منه الخروج على الحاكم، فقد يُنكر بعض الناس بيده ما يرى من خطرٍ حقيقيٍّ يؤثر تأثيرًا سلبيًّا في مجتمعه، ولا يؤدي إنكاره ذلك إلّا إلى تقليل هذا الخطر، أو إذهابه بالكلية، ويفعل ذلك كلّه دون التعرّض لمقام الحاكم وحاله وحكمه، وقد وُجد في كلام الإمام أحمد نفسِه ما يفيد هذا، نقل ذلك عنه الحافظ ابن رجب رحمه الله، حينما تعرّض لتوجيه إنكار الإمام أحمد لهذا الحديث، فقال رحمه الله: وقد استنكر الإمام أحمد هذا الحديث في رواية أبي داود، وقال: هو خلاف الأحاديث التي أمر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فيها بالصبر على جور الأئمة، وقد يُجاب عن ذلك بأن التغيّير باليد لا يستلزمُ القتال، وقد نصَّ على ذلك أحمد أيضا في رواية صالح، فقال: التغيّير باليد ليس بالسيف والسلاح[١]. وحينئذ فجهادُ الأمراء باليد أن يزيل بيده ما فعلوه من المنكرات، مثل أن يُريقَ خمورَهم أو يكسرَ آلات الملاهي التي لهم، ونحو ذلك، أو يُبطل بيده ما أَمروا به من الظلم إن كان له قُدرةً على ذلك، وكلٌّ هذا جائز، وليس هو من باب قتالهم، ولا من الخروج عليهم الذي ورد النهيُّ عنه، فإن هذا أكثر ما يخشى منه أن يُقتلَ الآمرُ وحده، وأما الخروجُ عليهم بالسيف، فيُخشى منه الفتن التي تؤدي إلى سفك دماء المسلمين[٢].

---

(١) لم أجده في مظانه من مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح، والله أعلم.

(٢) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم (٢/٢٤٨).

قلت: وهذا التوجيه يوافق ما جاء في عموم الحديث الآخر، المبيّن لدرجات النَّهي عن المنكر، لأن هذه الدرجات – وأعلاها الإنكار باليد – لم يأت ما يُخصّصها بصنفٍ من النّاس؛ دون غيرهم، بل عمّ الخبرُ كلَّ من رأى منكراً بأن يسعى لتغييره بحسب ما أُوتي من قدرة، ابتداءً باليد وانتهاء بالقلب، ولفظة (مَن) كما هو معروف مِن صيغ العموم(١)، قال الطوفي: هو خطابٌ للأمة جميعِها، حاضرها حينئذٍ بمشافهتها بالأمر، وغائبها ممن يأتي لقوله عليه الصلاة والسلام: "حكمي على الواحد حكمي على الجماعة"(٢). أو لأن الحاضرَ يتضمَّن الغائبَ(٣).

وقد سبق العلامةُ ابنُ الصلاح لمثل ما جاء في توجيه ابن رجب لهذا الحديث، فقال رحمه الله: وأما قوله: "اصبروا حتى تلقوني" فذلك حيث يلزم من ذلك سفك الدماء، أو إثارة الفتن، أو نحو ذلك، وما ورد في هذا الحديث من الحثِّ على جهاد المبطلين باليد واللِّسان؛ فذلك حيث لا يلزم منه إثارةُ فتنةٍ، على أن هذا الحديثَ مسوقٌ فيمن سبق من الأمم، وليس في لفظه ذكرٌ لهذه الأمة. ثم قال

---

(١) قال الشنقيطي في منظومته مراقي الصعود معدّدًا صيغ العموم:

(أينَ) و(حيثُما) و(مَن) (أيّ) و(ما) ... شرطًا ووصلًا وسؤالًا أفهما

انظر: نشر البنود شرح مراقي الصعود (٢١٤/١).

(٢) لا أصل له بهذا اللفظ، قال الحافظ ابن كثير في تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب (ص٢٤٥): لم أر بهذا قط سندًا، وسألت عنه شيخَنا الحافظَ جمال الدين أبا الحجاج، وشيخَنا الحافظَ أبا عبد الله الذهبي مرارا، فلم يعرفاه بالكلية.اهـ.

قلت: ويغني عنه قوله صلى الله عليه وسلم: مَا قَوْلِي لِامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا كَقَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ. أخرجه الترمذي (رقم ١٥٩٧)، والنسائي في الكبرى (رقم ٧٧٥٦)، واللفظ له.

وقد أشار إلى هذا ابن الملقّن في تذكرة المحتاج (ص٣٢)، وابن حجر في موافقة الخبر الخبر (٥٣٧/١) وغيرهما، والله أعلم.

(٣) الطوفي، التعيّين في شرح الأربعين (ص ٢٨٧).

النووي: هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو، وهو ظاهر كما قال، وقدحُ الإمام أحمد رحمه الله في هذا بهذا عجبٌ[1].

قلت: ما أشار له ابن الصلاح من احتمال حصر دلالة الحديث في الأمم السابقة، قد يستدل له بقوله صلى الله عليه وسلم (قبلي)، إلّا أن الناظر المتأمِّل في متن الحديث، يرى أن النبيَّ صلَّى الله عليه وسلم وإن ساقه حاكيًا حال الأنبياء عليهم السلام في أممهم السابقة، إلا أن عموم معناه ينطبق على سائر الأمم، خاصة فيما يتعلّق بانتفاء الإيمان عمّن لم يُنكِر المنكر بقلبه، فأصول الإيمان واحدة على مرّ القرون، وفي كلِّ العصور، مع ملاحظة عدم تخلّف الظلم عن كثيرٍ من الأزمنة والأماكن على مرّ العصور، والله أعلم.

وكذا تعبيره صلى الله عليه وسلم بصيغة المضارع، في تعاقب الخلف السيئ الذي يفعل ما يستدعي جهادَه بما سبق: يُظهر أن دلالة الحديث لا تُحْصر في الأزمنة السابقة، ولذا رأينا شرّاح الحديث لا يلتفتون إلى مثل هذا، وإنما يستخرجون ما يستفاد من دلالاته، كالوزير ابن هبيرة رحمه الله إذ يقول: في هذا الحديث من الفقه أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم محفوظون، مُعانون على الأخذ عنه، والتأدية للعلم إلى الأمة عن نبيهم صلى الله عليه وسلم، وأنه سيأتي بعدهم خُلوف، ومعنى خُلوف أن ينشأ الواحدُ منهم بعد فقدِ أولئك[2].

وممّن أكّد معنى ما سبق في كلامِ كلٍّ من الحافظين ابن الصلاح وابن رجب، من كون إنكار المنكر لا يلزم منه الخروج على الولاة من المتأخرين: ابنُ علان الشافعي، حيث قال في شرح قوله صلى الله عليه وسلم (فمن جاهدهم بيده): إذا توقّف إزالةُ المنكر عليه، ولم يترتَّب عليه مفسدةٌ أقوى منه كانشقاق

---

(١) النووي، شرح صحيح مسلم (٢٨/٢).

(٢) ابن هبيرة، الإفصاح عن معاني الصحاح (٩٨/٢).

وممن وجدته ردّ حصر ابن الصلاح من المعاصرين: الدكتور/موسى شاهين لاشين في كتابه فتح المنعم شرح صحيح مسلم (١٩٣/١)، فانظر بطوله.

العصى المترتِّب على الخروج على وليِّ الأمر، الذي هو أعظم مفسدة من المنكر[1].

الفرع الثاني: اشتمال حديث ابن مسعود رضي الله عنه على قصةٍ، يضمّ إلى أدلّة إثبات صحته من طرق تصحيح الأحاديث وترجيحها عند التعارض – إن وجد –، اشتمال الحديث على قصّة في سياق هذا الخبر، وحديثنا هذا – مع ما مرّ معنا من عدم مخالفته لقواعد الشريعة العامة في التعامل مع ولاة الأمور، وعدم مخالفته كذلك لما رواه ابن مسعود خاصة في الصبر على جورهم – اشتمل على قصّة في خاتمته، تؤكّد صحّته وتداولَه بين أهل عصر الرواية، خاصة أن القصّة جاءت في التثبت من ثبوته عن ابن مسعود رضي الله عنه، حيث جاء في خاتمته إنكار عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لهذا الخبر عند سماعه ابتداءً من أبي رافع، ثم سماعه مباشرة من عبد الله بن مسعود، وهذا السياق في تعدّد مجالس إيراد الحديث، من ابن مسعود لأبي رافع، ومنه لابن عمر، ثم سماع ابن عمر الحديث مباشرة من ابن مسعود، يجعل هذا السياق أشبه ما يكون بقصة سياق الخبر وروده.

واعتماد أهل العلم لهذا المرجّح عند حكمهم على الأحاديث متداولٌ معروفٌ،خاصة إذا وقع تعارض بين خبرين، أحدهما أصحّ من الآخر، وفي هذا يقول الخطيب البغدادي: وقد يرجَّح أحد الخبرين بأن يكون مرويًّا في تضاعيف قصة مشهورة متداولة معروفة عند أهل النقل، لأن ما يرويه الواحد مع غيره أقربُ في النفس إلى الصحة؛ ممّا يرويه الواحد عاريًا عن قصة مشهورة[2].

---

(١) ابن علان، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٤٧٠/٢).

(٢) الكفاية (٢٦١/٢).

وكان الإمام أحمد نفسه يعتمد هذه الطريق في الاستدلال على صحة الحديث، نقل ذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله حيث قال: وقد قال أحمد بن حنبل: إذا كان في الحديث قصةٌ دلَّ على أن راويَه حفظَه[1].

والباحث هنا وإن لم يسلُك طريق الترجيح، لصحّة أسانيد الأحاديث مدار البحث، وكذا صحّة الأحاديث التي تخالف حديث البحث في ظاهره، إلا أنّ ذِكر مثل هذا المرجّح قد يعودُ على أصل الخبر بالإثبات، وهو ما يعضُد صحةَ إسناد خبر ابن مسعود هنا، والله أعلم.

المطلب الثاني: القول بتعارض عموم هذا النّص مع غيره من الأحاديث، التي جاءت بأن بعض الأنبياء لم يجدوا لهم ناصراً ولا متّبعاً من أقوامهم، والردّ على ذلك.

عرض بعضُ العلماء لصيغة العموم الواردة في حديث ابن مسعود رضي الله عنه، من كون ما ذكره نبيُّنا صلى الله عليه وسلم يشمل كلَّ الأنبياء عليهم السلام الذين بعثهم الله سبحانه وتعالى لهداية النّاس، وذلك للجواب على ما يظهر تعارضه مع بعض الأحاديث التي نصّ فيها النبيُّ صلى الله عليه وسلم على كون بعض الأنبياء عليهم السلام سيأتي يوم القيامة، وليس معه أحدٌ آمن معه من قومه، وهذا يتعارض مع عموم حديث ابن مسعود رضي الله عنه القاضي بلزوم وجود أتباعٍ لكلِّ نبيٍّ بُعث على مرّ الأزمان، يؤمنون به ويقومون بنصرته، وممّن عرض لهذا التعارض وسعى في التوفيق بينها، العلامةُ ابن ملك في شرحه للمصابيح حيث قال في تعليقه على هذا الحديث الشريف: يُحملُ هذا على

(١) فتح الباري (٣٦٣/١).

الغالب؛ لأنه قد جاء في حديث آخر: "أن نبيًّا يجيء يومَ القيامة ولم يتبعه من أُمَّته إلا واحد"(١).

قلت: بل إن حديث ابن عباس رضي الله عنهما – وهو المشار إليه هنا في كلام ابن ملك، جاء فيه قدوم بعض الأنبياء فرادى ليس معهم أحد، وهو الذي يقول النبيُّ صلى الله عليه وسلم في مطلعه: عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَجَعَلَ يَمُرُّ النَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلاَنِ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ...(٢).

وإطلاق صيغ العموم وإرادة الأغلب منه جادَّةٌ مطروقة في نصوص الشريعة الغرّاء، كقوله صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي طلب من ذريّته أن يحرّقوه ويُذرُّوه بعد موته: لم يعمل خيراً قط(٣). وكقوله صلى الله عليه وسلم في شفاعة الله عز وجل لأقوام وإخراجه لهم من الجنة بغير عملٍ عملوه، ولا خيرٍ قدّموه(٤). وكقول ملائكة العذاب في حديث قاتل المئة نفس: إنه لم يعمل خيراً قط(٥).

وفي توجيه جنس هذه الأحاديث وبيان المراد منها قال الإمام ابن خزيمة: هذه اللفظة (لم يعملوا خيرًا قطُّ) من الجنس الذي يقول العرب: يُنفى الاسم عن الشيء لنقصِهِ عن الكمال والتَّمام، فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل:"لم يعملوا خيرًا قط" على التَّمام والكمال، لا على ما أُوجب عليه وأُمر به(٦).

---

(١) ابن ملَك، شرح المصابيح (١/ ١٦٣). ونحوه قول ملا علي قاري في مرقاة المفاتيح (٢٤٠/١).

(٢) انظر: البخاري، صحيح البخاري – حديث رقم (٥٧٥٢)، مسلم، صحيح مسلم – حديث رقم (٣٧٤).

(٣) البخاري، صحيح البخاري – حديث رقم (٧٥٠٦).

(٤) البخاري، صحيح البخاري – حديث رقم (٧٤٣٩)، مسلم، صحيح مسلم – حديث رقم (١٨٣).

(٥) مسلم، صحيح مسلم – حديث رقم (٢٧٦٦).

(٦) ابن خزيمة، التوحيد (٧٣٢/٢).

قلت: ما قاله ابن خزيمة يوضّح المراد فيما جاء في حديث إخراج الله عز وجل لهم من جهنّم، وأما حديث قاتل المئة نفس، فقد جاء في النصّ ما يوضّح كونه أُطلق على غالب عملِ الرجل في حياته، وأنّه لم يغادِر هذه الدنيا إلاّ وقد شرع في عملٍ صالح، وهو: انتقالُه من بلد السوء إلى بلد الصالحين، وعليه؛ فيحمل قول الملائكة على غالب ما عُرف به في حياته، وهذا يوافق حملَ حديث ابن مسعود – موضوع بحثنا هنا – على إن إطلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم يُحمل على غالب حال الأنبياء عليهم السلام لا على جميعهم، وأن بعضًا منهم عليهم السلام لم يتيسّر له مَن يوافقه من القوم الذين بُعث فيهم، والله أعلم.

المطلب الثالث: علاقة هذا الحديث بحديث أبي سعيد الخدري في مراتب الأمر بالمعروف:

وممّا يحسن التنبيه عليه؛ هو أن متن هذا الحديث تداخل مع متن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في مراحل الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر عند بعض العلماء، ابتداءً باليد ثم باللّسان ثم بالقلب[1]، فساقهما مساقًا واحدًا. وممن فعل ذلك: الطوفيُّ في كتابه "التعيين في شرح الأربعين" حيث قال: وجاء في حديث آخر "وهو أضعف الإيمان"، "ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل".

وقد علّق محقّق كتابه (أحمد حاج عثمان) على ذلك بقوله: خلط المؤلِّف حديث أبي سعيد الخدري بحديث ابن مسعود، ذلك أن جملة "وهو أضعف الإيمان" من حديث أبي سعيد، وجملة "وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل" من حديث ابن مسعود[2].

---

(١) وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ». وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (رقم٤٩).

(٢) انظر كلام الطوفي في: التعيين في شرح الأربعين (٢٩١)، وتعليق محقّقه عليه.

الخاتمة والنتائج:

تم بحمد الله ما قصدته في بحثي هذا من تخريجٍ لحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وذكر إنكار الإمام أحمد له، ومناقشة ذلك، وبيان عدم معارضة هذا الحديث لغيره من الأحاديث التي ظُنّ وقوع المعارضة بينها، سواء كانت الأحاديث الأخرى من رواية ابن مسعود، أو من رواية غيره من الصحابة الكرام، رضي الله عنهم جميعًا، ثم خلُصْتُ بفضل الله ومَنِّه إلى النتائج التالية:

١. لم يُسبق الإمام أحمد في جرح راوي الحديث الحارث بن فضيل، ولم يتابعه عليه أحد.
٢. ترجيح الباحث إلى أن أصح وصفي الإمام أحمد للحارث بن فضيل هو : (ليس بمحفوظ الحديث)، لا: (ليس بمحمود الحديث)، والإشارة إلى الفرق بينهما.
٣. لم ينفرد الحارث بن فضيل برواية هذا الحديث، وإنما توبع عليه من غيره.
٤. مع تصريح عطاء بن يسار بالسماع من عبد الله بن مسعود، إلا أن المشهور عند الأئمة النُّقاد عدم سماعه منه، وتحرير ذلك.
٥. صدّر البخاري ما يتعلق بسماع عطاء بن يسار من ابن مسعود بصيغة التشكيك.
٦. التصريح بسماع عطاء من ابن مسعود إنما هو وهم، قد يكون سببه معاوية ابن إسحاق، لما وقع في بعض أحاديثه من إبدال راوٍ بآخر، وكذا جرح أبي زرعة له.
٧. ترجيح الباحث إلى أن الشك الوارد في إسناد الراوي الحديث إلى أبي واقد أو أبي جهيم عن ابن مسعود إنما هو وهم، وأن الصواب أن الحديث من رواية أبي واقد عن أبي جهيم.

٨. إنكار الإمام أحمد لهذا الحديث ينسجم مع سائر مواقفه في التعامل مع ولاة الأمور.

٩. لا يلزم من إنكار المنكر اقتران ذلك بالخروج على الحاكم.

١٠. إخراج الإمام أحمد لهذا الحديث في مسنده مع إنكاره له، وتوجيه ذلك، وذكر نظائره.

١١. حذف الزيادة التي أنكرها الإمام أحمد في رواية هذا الحديث في مسنده، وتوجيه ذلك، والإشارة إلى نظائر له.

١٢. من الأحاديث ما أشار الإمام أحمد إلى الضرب عليه في مسنده، ومع ذا، ما زال موجودًا فيه، وتوجيه ذلك.

١٣. بيان عموم حديث ابن مسعود رضي الله عنه في درجات إنكار المنكر، وصلاحيته لكل زمان يقع فيه ما يوجب ذلك.

١٤. مِن مرجّحات ثبوت حديث ابن مسعود احتواؤه على قصة، وبيان أن مثل هذا المرجّح مما يعتمده الإمام أحمد في أحكامه الحديثية.

١٥. بيان عدم معارضة حديث ابن مسعود للحديث الآخر والذى نصّ فيه النبيُّ صلى الله عليه وسلم على قدوم بعض الأنبياء عليه السلام يوم القيامة وليس معه أحد.

١٦. إطلاق صيغ العموم وإرادة الأغلب منه جادَّةٌ مطروقة في نصوص الشريعة الغرّاء، والإشارة إلى بعض هذه النصوص، وتوجيه العلماء لها.

١٧. الفصل بين حديث ابن مسعود هذا وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في مراتب إنكار المنكر، والإشارة إلى خلط بعض العلماء بينهما.

* *

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن الأعرابي، المعجم، أحمد بن محمد بن زياد، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤.
- ابن المَلَك، محمد بن عزّ الدين الرومي، شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- ابن بشران، عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران، ضبط نصه: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ابن بطة، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، الإبانة الكبرى، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.
- ابن معين، أبو زكريا يحيى ين معين، التاريخ، رواية الدارمي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف-الناشر: دار المأمون للتراث-دمشق.
- ابن منده، الإيمان، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

- ابن هبيرة، محمد بن هبيرة الذهلي، الإفصاح عن معاني الصحاح، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الوطن، سنة النشر: ١٤١٧هـ.
- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- الإسفراييني، يعقوب بن إسحاق، المسند الصحيح المخرّج على صحيح مسلم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.
- الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، المسند المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- البستي، محمد بن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان- ترتيب الأمير ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط- الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية-١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- البستي، محمد بن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان- ترتيب الأمير ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط- الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- البكجري، مغلطاي بن قليج، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد و أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١ م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، وفي ذيله الجوهر النقي، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى. ١٣٤٤ هـ.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط. الأولى – ١٤٠٥ هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، جامع الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط. الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
- الخَلَّال، أحمد بن محمد بن هارون، السنة، تحقيق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.
- الدارقطني، علي بن عمر، السنن، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

- الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، ط. ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، تحقيق التتمة: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي – الدمام، ط. الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٧هـ.
- السجستاني أبو داود، سليمان بن الأشعث، مسائل الإمام أحمد، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- السلامي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الشنقيطي، عبد الله بن إبراهيم، نشر البنود على مراقي السعود، تقديم: الداي ولد سيدي بابا - أحمد رمزي، الناشر: مطبعة فضالة بالمغرب.
- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله ابن محمد عباس، الناشر: دار الخاني ، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.
- الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون- الناشر: مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى،١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- الصديقي، محمد علي بن محمد بن علان، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة، الطبقة الرابعة، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.
- الطوفي، سليمان بن عبد القوي، التعيين في شرح الأربعين، تحقيق: أحمد حَاج محمّد عثمان، الناشر: مؤسسة الريان (بيروت – لبنان)، المكتَبة المكيّة (مكّة – المملكة العربية السعودية)، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- العراقي، أحمد بن عبد الرحيم (أبو زرعة)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تحقيق: عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر . بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.
- العلائي، خليل بن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب – بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.
- عمر، بشير علي، منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث، الناشر: وقف السلام، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.
- الفوزان، عبد الله بن فوزان بن صالح، مختلف الحديث عند الإمام أحمد جمعًا ودراسةً: الناشر: مكتبة دار المنهاج، الرياض الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ.
- القاري، علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
- القرشي، إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- القزويني الرازي، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- القشيري، مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- كافي، أبو بكر، منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال دار ابن حزم – الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

- لاشين، موسى شاهين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، الناشر: دار الشروق، الطبعة: الأولى (لدار الشروق)، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- المديني، محمد بن عمر بن أحمد، خصائص مسند الإمام أحمد، الناشر: مكتبة التوبة، الطبعة: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ط. الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- المقدسي، عبد الله بن أحمد (ابن قدامة)، المنتخب من علل الخلال (ومعه تتمة)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع.
- النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ.
- النيسابوري محمد بن إسحاق بن خزيمة، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- الهاشمي، سعدي بن مهدي، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، وفيه: كتاب الضعفاء لأبي زرعة الرازي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية الطبعة: ١٤٠٢هـ.

* * *